بـــلاغ

تبعا للاجتماع الذي عقده السيد وزير العدل يوم الخميس 18 أبريل 2024 مع ممثلي النقابات الأكثر تمثيلية بقطاع العدل، من أجل مناقشة المستجدات التي يعرفها ملف تعديل النظام الأساسي وتدارس التقدم المحرز على مستوى الملف المطلبي المتعلق بهذا الموضوع، والذي جاء بناء على توجيهات السيد رئيس الحكومة قصد مواصلة النقاش إلى غاية إجراء الحوار الاجتماعي المركزي الذي تضمن من بين مخرجاته الزيادة العامة في الأجور والتأكيد على مواصلة العمل لمعالجة الملفات الفئوية وفق مقاربة تشاركية من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات وتجويدها.

واستنادا إلى فضيلة الحوار المنتظم كآلية لمعالجة مختلف القضايا القطاعية، عقد بمقر الوزارة بتاريخ 02 ماي 2024 لقاء تواصليا مع ممثلي النقابات الأكثر تمثيلية بقطاع العدل، ترأسه السيد الكاتب العام للوزارة بحضور كل من السادة : مدير الموارد البشرية، مدير التجهيز وتدبير الممتلكات ورئيس مصلحة الحوار القطاعي، من أجل مواصلة مناقشة مآل مشروع تعديل النظام الأساسي المذكور مع الجهات المتدخلة المعنية على مستوى الحكومة، في ضوء مقترحات هذه التمثيليات والتي عبرت عنها خلال اللقاءات السابقة في إطار الحوار القطاعي.

وفي هذا السياق، تفاعل السيد الكاتب العام للوزارة بشكل إيجابي مع مداخلات أعضاء النقابات الحاضرة، وذكر بالإرادة الحقيقية التي عبر عنها السيد وزير العدل قصد حلحلة هذا الملف مع الجهات المعروض عليها والتوصل إلى صيغة متوافق بشأنها.

في الختام نوه الجميع بأهمية هذا اللقاء الذي جاء في هذه الظرفية التي تعرف مستجدات لفائدة الموظفين، واستمرار أجواء الثقة بين الوزارة وشركائها الاجتماعيين لتحقيق السلم والاستقرار بالقطاع.